

## أساسيات العمل المؤقت

### العلاقة الثلاثية - وكالة التوظيف المؤقت وصاحب العمل والعمال المؤقت

- يتسم العمل المؤقت بعلاقة ثلاثية بين وكالة التوظيف المؤقت (موفر خدمة التوظيف)، والعمال المؤقت، و صاحب العمل (الشركة الحاصلة على الخدمة). يكون للعمال المؤقت عقد عمل مع وكالة التوظيف المؤقت ولا يكون هناك ارتباط تعاقدي مع شركة صاحب العمل. حيث يكون العقد بين وكالة التوظيف المؤقت وشركة صاحب العمل (عقد إعاره عاملين).
- تُطبق على العمل المؤقت قواعد واضحة: قانونية وتعريفية ونقابية، والتي يضعها الاتحاد العام لمقدمي خدمات العاملين (Gesamtverband der Personaldienstleister, GVP) للشركات الأعضاء فيه.

### الإطار القانوني

قانون التوظيف المؤقت (AÜG) هو الأساس القانوني للعمل المؤقت في ألمانيا. وهو ينص على مبدأ صاحب العمل للعمل المؤقت في ألمانيا. وهذا يعني أن العاملين المؤقتين يتم توظيفهم بشكل دائم من قبل وكالة توظيف مؤقتة ويكون لهم نفس الحقوق التي يتمتع بها جميع الموظفين. على سبيل المثال، يستمرون في الحصول على أجورهم في حالة العطلات والمرض والإجازات من العمل، وبالطبع تنطبق عليهم جميع اللوائح المتعلقة بالحماية من الفصل من العمل.

يتضمن قانون التوظيف المؤقت 20 فقرة تحدد الشروط الإطارية للعمل المؤقت بالتفصيل. من أهم اللوائح التنظيمية ما يلي:

- الاحتفاظ بحق إعطاء الإذن والرقابة: لا يجوز القيام بالتوظيف المؤقت إلا بترخيص. يتم إصدار هذا الترخيص من قبل وكالة التوظيف الاتحادية (Bundesagentur für Arbeit, BA) ويمكن سحبه في حالة حدوث مخالفات. تتم مراقبة وكالات التوظيف المؤقت من قبل وكالة التوظيف الاتحادية والجمارك لضمان الامتثال لجميع اللوائح القانونية.
- المساواة في المعاملة والمساواة في الأجر: ينص قانون التوظيف المؤقت على المساواة في معاملة العاملين المؤقتين فيما يتعلق بجميع ظروف العمل الأساسية ("المساواة في المعاملة"). ويشمل توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن العمل المؤقت الأجر ("المساواة في الأجر")، والإجازات وأيام العطلات، وساعات العمل الإضافية، وساعات العمل، وفترات الراحة والاستراحة، وكذلك العمل الليلي. يجوز أن تحيد العقود الجماعية عن هذا المبدأ القانوني للمساواة في المعاملة.
- الحد الأقصى لمدة الإعاره: يقتصر تعيين العامل المؤقت لدى نفس صاحب العمل للوظيفة المؤقتة على 18 شهراً بشكل عام. ويجوز الخروج عن ذلك من خلال العقود الجماعية (الداخلية أو المحلية) في قطاع التوظيف.

## إطار التفاوض الجماعي

- بصفتها شريكاً اجتماعياً للاتحاد الألماني للعمل المؤقت للنقابات العمالية (Deutschen Gewerkschaftsbundes, DGB)، يلتزم الاتحاد العام لمقدمي خدمات العاملين (GVP) بتوفير ظروف عمل عادلة. ويضم الاتحاد الألماني للعمل المؤقت جميع النقابات العمالية الثمانية التابعة للـ DGB، بما في ذلك نقابة ver.di و IG Metall و IG BCE، على سبيل المثال لا الحصر.
- لا تنظم الاتفاقية الجماعية الشاملة مجموعات الأجور فحسب، بل إنها تنظم أيضاً العلاوات المتفق عليها بشكل جماعي في القطاع، ومكافآت العطلات وأعياد الميلاد، ومكافآت العمل الإضافي، وعلاوات تعويض التضخم، ومزيد من الأمور الأخرى.
  - منذ 1 كانون الثاني/يناير 2024، أصبح الحد الأدنى لأجور العمل المؤقت في ألمانيا 13.50 يورو، وهو أعلى بوضوح من الحد الأدنى القانوني للأجور البالغ 12.41 يورو.
  - وفقاً لمكتب الإحصاء الاتحادي، فإن 88% من العاملين المؤقتين مشمولون باتفاقيات جماعية، وهي نسبة أعلى بوضوح من المتوسط البالغ 43%.

## الإطار التنظيمي

تتركز المبادئ التوجيهية الأخلاقية لـ GVP والشركات الأعضاء فيها على **مدونة قواعد السلوك والأخلاقيات** الخاصة بالاتحاد. فالإنصاف والشفافية والموثوقية والاحترام والنزاهة هي المبادئ التي يتمسك بها GVP وأعضاؤه. يحتل العنصر البشري مركز الصدارة. تضمن مدونة قواعد السلوك والأخلاقيات الخاصة بـ GVP ضمان الجودة المستدامة لخدمات العاملين بما يتجاوز المتطلبات القانونية الحالية.

بالإضافة إلى مدونة قواعد السلوك والأخلاقيات، تم إنشاء **مركز اتصال وتحكيم مستقل (Kontakt- und Schlichtungsstelle, KuSS)** يمكن أن تلجأ إليه ليس فقط الشركات الأعضاء في GVP، ولكن أيضاً العاملين المؤقتين وشركات أصحاب العمل. يتحقق مركز الاتصال والتحكيم من مدى الامتثال للمبادئ الأخلاقية ويعاقب على الانتهاكات.

كما يضع اتحاد الـ GVP أيضاً **معايير** للقطاع. وتوجد حالياً معايير الجودة للعمل المؤقت في قطاع الرعاية والتنقل الدولي والتدريب، والتي تحدد المعايير الأساسية للعمل المؤقت الجيد في توظيف العاملين المؤقتين وفي تدريب الشباب. تعتبر معايير الجودة هذه مبادئ توجيهية للاتحاد. يمكن لأعضاء GVP تطبيق معايير النشرات الرقمية "مستخدمو معايير الرعاية الخاصة بـ GVP" و "مستخدمو معايير التنقل الدولي الخاصة بـ GVP" و "مستخدمو معايير التدريب الخاصة بـ GVP"، شريطة أن يستوفوا معايير الجودة ذات الصلة ويضمنوا الامتثال لها كتابياً.